علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري في الجزائر

دراسة حالة للفترة 2008-2013

يحياوي عبد الحفيظ

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجلفة

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية دراسة للتوازنات الاقتصادية، حيث تندرج في إطار الاقتصاد الكلي وتهدف الى توضيح علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري ودور هذه العلاقة في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي الكلي بشقيه الداخلي والخارجي، حيث أن إطار التوازن الاقتصادي توسع و لم يبقى توازنا كميا أو محاسبيا بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في ميزانية الدولة، إذ أن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق التوازن الداخلي (الميزانية العامة) و التوازن الخارجي (الميزان التجاري).

وتتطرق الدراسة أيضا الى تحليل وتتبع مسار الميزانية العامة والميزان التجاري في الجزائر وانعكاسهما على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 2008-2013، وبهذا فإنها تشير الى الأهمية المتزايدة التي أصبحت تكتسبها هذه المتغيرات الاقتصادية في وضع ورسم السياسات الاقتصادية الكلية لمختلف الدول النامية والمتقدمة على حد السواء بغية تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام.

الكلمات الدالة: التوازن الاقتصادي، الميزانية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزان التجاري، الصادرات، الواردات

Résumé:

Ce document traite l'étude des équilibrer économiques, qui s'inscrit dans le cadre macro-économique et vise à clarifier la relation entre le budget de l'État et la balance commerciale et le rôle de cette relation dans la réalisation de la stabilité et de l'équilibre macro-économique, à la fois interne et externe, puisque le contexte de l'équilibre économique a comme une expansion non levant de point de une quantitatif ou comptable eu tu les recette et les dépenses des le budget de l'état , mais la conditions de équilibre est de parvenir a réaliser un équilibre interne (le budget général) et externe (balance commerciale).

Et l'étude a également pour but d'analyser et de suivre le processus du budget général et de la balance commerciale en Algérie et leur effet sur les indicateurs de stabilité économique au cours de la période 2008-2013, et donc ils indiquent l'importance croissante de ce qui est devenu l'acquisition de ces variables économiques dans la conception et le dessin des politiques macro-économiques pour les différents pays en développement et les pays développés aussi pour assurer la stabilité et l'équilibre économique de l'année.

Mots clés: le budget de l'Etat, les dépenses publiques, les recettes publiques, la balance commerciale, les exportations, les importations ...

مقدمة:

لقد أصبح تحقيق الاستقرار و التوازن الاقتصادي الكلي من بين الأهداف الأساسية لمختلف النظم و لمعظم واضعي السياسات الاقتصادية، ولقد ثار جدل كبير بين الاقتصاديين حول مضمون التوازن الاقتصادي الكلي، إلا أن الكثير منهم أجمع على أن هذا التوازن لا يتحقق إلا بالوصول الى مستوى التشغيل التام الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، و تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة وهو ما يطلق عليه بالتوازن الداخلي، إلا أن تطور الفكر الاقتصادي أضاف بعدا آخر للاستقرار الاقتصادي والمتمثل في التوازن الخارجي، وهكذا تطورت فلسفة التوازن الاقتصادي.

فلقد توسع إطار التوازن و لم يبق توازنا كميا أو محاسبيا بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في ميزانية الدولة، إذ أن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق التوازن الداخلي (الميزانية العامة) و التوازن الخارجي (الميزان التجاري).

إن موضوع العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري من المواضيع الاقتصادية المهمة ليس على صعيد الدول النامية فقط، بل على صعيد الدول المتقدمة أيضا، وقد برزت أهمية هذا الموضوع عندما شهدت فترة الثمانينات في الولايات المتحدة الأمريكية عجزا في كل من الميزانية العامة والميزان التجاري، وهو ما سمي في ذلك الوقت بالعجز التوأم أو العجز الثنائي.

وتعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة للنفط والتي ارتبطت سياساتها الاقتصادية بشكل كبير بوضعية سوق النفط العالمي، حيث تعتمد في تمويل جل نفقاتها العامة من الجباية البترولية، بالإضافة الى اعتمادها على الواردات في توفير السلع الاستهلاكية والاستثمارية، كما تعتمد في تحصيل إيراداتها من العملة الأجنبية على الصادرات التي هي في أغلبها من النفط والمحروقات.

وبهذا، فقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة تقلبات ساهمت في ظهور أوضاع تتراوح بين الإختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، والتي تتعارض بدورها مع شروط الاستقرار الاقتصادي الكلي كمناخ ملائم للتنمية، وفي هذا الإطار جاءت هذه الدراسة لتبيان علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري و لإظهار موقع هذه العلاقة من الاستقرار الكلي.

مشكلة البحث: إن التطورات الاقتصادية التي مست الاقتصاد الجزائري والمتعلقة بالتوازنات الاقتصادية الكلية تستلزم وتستدعي دراسة وتحليل علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري، وهذا من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي يتمحور حول دور وأثر أدوات الميزانية العامة للدولة المطبقة خلال الفترة محل الدراسة في دعم المجالات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وبالتالي مدى مساهمتها في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني.

فرضيات البحث: تساهم الميزانية العامة من خلال أدواتها المتنوعة في دعم مختلف المجالات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية، و بالتالي إتاحة الفرص الممكنة لتحقيق التوازن الخارجي ومنه التوازن الاقتصادي العام.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة التعرف على الميزانية العامة للدولة وعلى الميزان التجاري وموقعهما من السياسة الاقتصادية الكلية؛
- محاولة الإلمام بكل التأثيرات المتبادلة بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري في إطار تحقيق التوازنات الاقتصادية سواءًا الداخلية أو الخارجية؛
- محاولة تحليل كل جوانب موضوع العلاقة بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري خلال الفترة (1980-2013)، ومعرفة تأثيرات هذه العلاقة على النشاط الاقتصادي في الجزائر؛

أهمية البحث: يتضمن هذا البحث دراسة للنشاط المالي والتجاري العام من خلال التعرف على أثر أدوات الميزانية العامة للدولة في الجزائر على الميزان التجاري، كون هذا الأثر يمثل الحاضنة الأساسية للعلاقة بين السياسة التجارية وأدوات السياسة

الميزانية، والمحرك الرئيسي لتفعيل دور هذه الأخيرة بهدف حشد وتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالتجارة الخارجية، وهذا ما يساهم في تحقيق التوازن بين القطاعين الداخلي والخارجي وبالتالي الوصول إلى التوازن الاقتصادي العام.

حدود البحث: يمكن تقسيم حدود بحثنا إلى ثلاث أجزاء:

1- **الحد الموضوعي:** يتمثل في بحث العلاقة بين الميزانية العامة للدولة و الميزان التجاري؛

2- **الحد المكاني:** دراسة الاقتصاد الجزائري؛

3- **الحد الزمني (الإطار الزمني):** دراسة للفترة الممتدة من (2008- 2013).

منهجية البحث: اعتمدنا في بحث موضوعنا على المنهج الوصفي في تتبع ووصف المتغيرات الاقتصادية الكلية كالميزانية العامة للدولة والميزان التجاري، بالإضافة الى المنهج التحليلي في دراسة و تحليل البيانات المتوفرة عن كل من الميزانية العامة والميزان التجاري خلال الفترة 2008-2013.

هيكل البحث: انطلاقا من الأهمية البالغة لموضوع الدراسة، وإدراكا منا لما يتميز به البحث من خواص وسمات، وما تقتضيه الدراسة من مقومات، فقد وجدنا أنه من الملائم في بحث أمره أن نوزعه على أربعة محاور:

أولاً: المفاهيم والمنطلقات النظرية لإطار الدراسة؛

ثانياً: تحليل وضع الميزانية العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2008-2013)؛

ثالثاً: تحليل وضع الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2008-2013)؛

رابعاً: تحليل الأثر المتبادل بين بنود الميزانية العامة وبنود الميزان التجاري خلال الفترة (2008-2013).

خامساً: تحليل الأثر المتبادل بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري خلال الفترة 2000-2014.

أولا: المفاهيم والمنطلقات النظرية لإطار الدراسة

1- الميزانية العامة للدولة:

تعبر الميزانية العامة للدولة عن برنامج العمل المالي المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه، فهي"تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة سنة مقبلة"[1]، وبالتالي فهي "خطة مالية سنوية تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها وتحتوي على تقديرات لنفقات وإيرادات الدولة لسنة مقبلة لأجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة"[2].

وهناك نظرة متباينة لها في التشريعات المختلفة للدول، حيث عرفها القانون الفرنسي بأنها: " الصيغة التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وواردتها، ويؤذن بها ويقدرها البرلمان في قانون الميزانية، الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية"[3]، أما القانون البلجيكي فيعرفها بأنها: "بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية"، وعرفها قانون المحاسبة العمومية في لبنان بأنها: " صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وواردتها عن السنة المقبلة وتوجز بموجبه الجباية والإنفاق".[4]

أما في الجزائر فيعرفها القانون (90-21) بأنها:"الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها"، وتتشكل الميزانية في الجزائر من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.[5]

و تنص المادة 06 من القانون (84-17) [6] على أن:"الميزانية العامة للدولة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، المحددة سنويا بموجب قانون المالية[*]، والموزعة وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".

وتجدر الإشارة الى أننا نفهم الميزانية العامة وسيلة لتغطية السياسات المالية للحكومة، وأنها مؤشر لبرنامج الحكومة المالي، أو هي برنامجها العملي معبر عنه بالأرقام، وليست الميزانية مجرد أرقام، كما قال **جلاد ستون** "ليست الميزانية أرقاما حسابية ولكن بوسائل متعددة تغوص الى أعماق أو جذور رفاهية الأفراد، وعلاقات الطبقات، بالإضافة الى ذلك، فالميزانية بشكلها المتكامل تقع في قلب العملية السياسية". [7]

وبهذا، فالميزانية العامة تعتبر جزءا من برنامج أوسع، يعكس فيه مجمل النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، وتستخدم الميزانية كأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والمالي والاجتماعي لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، وتخضع الميزانية العامة في مرحلة تحضيرها وإعدادها لمجموعة من المبادئ والتي من أهمها:

- **مبدأ السنوية:** و الذي يعني أن يتم التوقع والترخيص لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية ومنتظمة كل عام، كما يعني أيضا أن الميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية. [8]
- **مبدأ وحدة الميزانية:** والذي يقصد به أن تسجل كافة النفقات والإيرادات العامة المتوقع تنفيذها للسنة القادمة في وثيقة واحدة، حتى يسهل التعرف على المركز المالي للدولة، و على أثر الميزانية على الدخل الوطني ودورها في إعادة توزيعه.
- **مبدأ شمولية الميزانية:** أي أن تشمل ميزانية الدولة جميع نفقاتها، وجميع إيراداتها دون إخفاء أو سهو، ودون إجراء خصم أو مقاصة بينهما. [9]
- **مبدأ توازن الميزانية:** لقد أصبح مفهوم توازن الميزانية العامة لا ينصرف الى مجرد توازن حسابي بين كم من النفقات وكم من الإيرادات، بل ينظر إليه بطريقة أعمق من خلال ما تمارسه الميزانية العامة بجانبيها الإيرادات العامة والنفقات العامة، من آثار في النشاط الاقتصادي. [10]

هذا بالنسبة لأهم المبادئ، أما بالنسبة **لمراحل الميزانية العامة** فإنها تمر **بمرحلة إعداد الميزانية** كمرحلة أولى وذلك بتقدير النفقات والإيرادات العامة، ثم تمر **بمرحلة التشريع والاعتماد** كمرحلة ثانية، حيث يتم إقرارها من قبل السلطة التشريعية، ثم تأتي **مرحلة التنفيذ والمتابعة** والتي تختص بها السلطة التنفيذية، وعملية التنفيذ تعني دخول الميزانية العامة مرحلة التطبيق العملي، أما المرحلة الأخيرة فهي **مرحلة الرقابة** على التنفيذ، والتي تهدف الى التأكد من حسن إدارة الأموال العامة ومدى تطابق التقديرات مع المتحقق فعلا، وهناك عدة أنواع للرقابة، فنجد الرقابة التشريعية التي تمارس من قبل المجالس النيابية (البرلمان) لتدقيق النشاط المالي للإدارة، و الرقابة الإدارية التي تمارس من طرف أجهزة خاضعة للسلطة التنفيذية، إضافة الى الرقابة المستقلة، والتي تتم من قبل أجهزة مستقلة عن السلطة التنفيذية. [11]

2- الميزان التجاري

تعتبر التجارة الخارجية المؤشر الذي يقيس مستوى التطور الاقتصادي للدول، وتعد دليلا على سلامة السياسات الاقتصادية من عدمها، وهي بالمطلق البارومتر الذي يوضح مستوى الأداء الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي، والتجارة الخارجية هي حركة الصادرات والواردات لبلد ما أو ما يسمى بالميزان التجاري، ويعرف الميزان التجاري على أنه "سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة بين المقيمين في بلد معين من جهة، والمقيمين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى في فترة معينة اصطلح على أن تكون سنة ميلادية" [12]، وهو جزء من سجل أكبر يسمى ميزان المدفوعات[**].

و يتضمن الميزان التجاري عمليات السلع وعمليات الخدمات، حيث يضم الميزان التجاري السلعي أو ما يطلق عليه بميزان التجارة المنظورة كافة السلع التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا، أما الميزان التجاري الخدمي أو ميزان التجارة غير المنظورة فيظم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التامين، دخول العمل، عوائد رأس المال...الخ).

ولأن الميزان التجاري يضم طرفي حساب، فإنه من الممكن القول أن كل صفقة تؤدي إلى طلب عملة البلد وعرض عملة أجنبية فإنها تسجل بنداً موجباً ورصيداً دائناً، وتقيد في جانب الأصول، وبالمقابل فإن كل صفقة تؤدي إلى عرض العملة الوطنية وطلب العملة الأجنبية فإنها تسجل بنداً موجباً ورصيداً مديناً، وتقيد في جانب الخصوم، فالصادرات تجلب عملة أجنبية لذلك فهي دائنة، والواردات تتطلب إنفاق عملة أجنبية لذلك فهي مدينة، ونتيجة محصلة طرفي الحساب أي للجانب الدائن والجانب المدين يظهر للدارس رصيد معين، فإذا كانت الصادرات أكبر في قيمتها من قيمة الواردات فإن الرصيد يكون موجباً، ويكون سالبا في حالة العكس.

ويكتسي الميزان التجاري أهمية بالغة في رسم السياسات التجارية، و في تحقيق التوازنات الاقتصادية الخارجية، حيث يعتبر من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات في رسم سياساتها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية، والتطور الذي عرفه هذا الميزان من خلال مكوناته، حيث يحضا باهتمام السلطات العمومية، ذلك أنه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة بحيث أنه :

- يقدم معلومات هامة عن درجة إرتباط الاقتصاد الوطني باقتصاديات العالم الخارجي؛
- يساعد واضعي السياسات الاقتصادية في رسم و توجيه السياسة الاقتصادية الكلية؛
- تعتبر بيانات الميزان التجاري ومنه ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي؛
- يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد.

كذلك يسمح مؤشر الميزان التجاري بتحليل مكوناته (الصادرات والواردات) على عدة اتجاهات، فيمكن تحليلها على مجموعات السلع كالمواد الخام، السلع الاستهلاكية، السلع الرأسمالية...الخ، أو على مناطق التبادل الجغرافي كالاتحاد الأوروبي أو الدول النامية مثلا.[13]

ويرتبط الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي من خلال العديد من المؤشرات، ويمكن في هذا الصدد أن نبين علاقته بالناتج الداخلي الخام، حيث يمكن الانطلاق من العلاقة التالية، والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y = C + I + (X - M) \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث Y : الإنتاج من السلع مقيما بالناتج الداخلي الخام (PIB) بسعر السوق في فترة معينة؛

C : الاستهلاك الداخلي الخاص والعمومي؛ I : الاستثمار الداخلي الخاص والعمومي؛

X : الصادرات ؛ M : الواردات.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي:

$$Y - (C + I) = X - M \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث $(C + I)$: تمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها بـ (EL) ومنه:

$$Y - EL = X - M \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث $Y - EL$: تمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي.

$X - M$: يمثل رصيد الميزان التجاري؛

فإذا حقق البلد فائض من الناتج الداخلي ($0 < Y - EL$)، فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة كلها بجزء من الناتج الداخلي الخام، ويوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة ($0 < X - M$).

وبهذا، يمكن قياس **العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجاري والناتج الداخلي الخام** بالعلاقة التالية: Boc/PIB

حيث Boc : يمثل رصيد ميزان العمليات الجاري.

وعموما، إذا كان هذا المعدل يعادل (5%) فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء، أما إذا تجاوز (5%) فإن الوضعية الاقتصادية للبلد تصبح حرجة نوعا ما، حيث أن احتياطيات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة.

3- علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري:

ترتبط الميزانية العامة للدولة مع مؤشرات اقتصادية كثيرة، حيث تعتبر من المؤشرات القليلة التي لها تأثير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهذا ما يمكن أن نستشفه من خلال علاقتها بالميزان التجاري، فيمكن من خلال الميزانية العامة ومنه السياسة المالية التأثير على الميزان التجاري ومعالجة الإختلالات التي قد تطرأ عليه (سواء الفائض أو العجز).

فعلى صعيد العجز في الميزان التجاري يمكن للدولة إتباع سياسة مالية انكماشية متمثلة في رفع معدلات الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام أو كليهما، وهذا الأمر من شانه أن يؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي والذي سوف يمتد إلى الاقتصاد بفعل المضاعف.

ونتيجة لذلك فإن استهلاك السلع والخدمات، بما في ذلك السلع الاستهلاكية والإنتاجية المستوردة سوف يتقلص هو الأخر، أضف إلى ذلك أن انخفاض مستوى الطلب الكلي في الدخل، سيؤدي إلى توجيه القدرة الإنتاجية نحو إنتاج السلع المصدرة، وهذا يعني تحسن في وضع الميزان التجاري من خلال استخدام السياسة المالية، أما في حالة الفائض فان ما يحدث هو عكس ذلك تماما. (14)

ويمكن توضيح ذلك من خلال العلاقة التالية:(15)

$$S + T + M = I + G + X \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن S = الادخار، T= الإيرادات الضريبية، I= الاستثمار، G= الإنفاق العام، X = الصادرات، M = الواردات.

وبحل المعادلة السابقة للحصول على صافي الصادرات، فإننا نحصل على:

$$(X - M) = (T - G) + (S - I) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

يعبر الجانب الأيسر من المعادلة (2) عن الميزان التجاري (X-M)، والجانب الأيمن من المعادلة إنما هو عبارة عن صافي المدخرات العامة (T-G) مضافا إليها صافي المدخرات الخاصة (S-I).

و يلاحظ أن زيادة الواردات عن الصادرات سيؤدي إلى عجز الميزان التجاري، كما أن زيادة الإنفاق الحكومي (G) عن حصيلة الضرائب (T) أي الإيرادات العامة سيؤدي إلى عجز الميزانية العامة للدولة، وحدوث العكس في المعادلة (2) سيؤدي إلى الفائض في كل من الميزان التجاري (X-M) و صافي المدخرات العامة (T-G) .

وبإعادة ترتيب المعادلة (2) يمكن الحصول على المعادلة التالية:(16)

$$(T-G) = (X-M) - (S-I) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

يتضح من المعادلة رقم (3) أن وضع الميزانية يتأثر بوضع الميزان التجاري، وكذلك الفرق بين الادخار والاستثمار للقطاع الخاص، وفي حالة غياب الدور الكبير للقطاع الخاص في الدول النامية بصفة عامة، فإن السياسة التجارية لها التأثير الكبير على الميزانية العامة للدولة، فعند تقييد حركة الواردات للداخل عن طريق رفع الرسوم الجمركية أو عن طريق قيود كمية على

الواردات أو من خلال الرقابة على الصرف الأجنبي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وهذا بدوره كفيل بتخفيض حجم الواردات من خلال إنخفاض الطلب عليها، مما يؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري، ومن المتوقع أن يتجه الإنفاق العام على السلع المستوردة إلى الانخفاض مع زيادة حصيلة الإيرادات العامة، خاصة إذا تم تقييد الواردات عن طريق زيادة الرسوم الجمركية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين وضع الميزانية العامة للدولة.

يتضح مما سبق أنه من الضروري تفعيل السياسات الاقتصادية المؤثرة على كل من الميزانية العامة والميزان التجاري، على النحو الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي دون حدوث أي تشوهات، فعجز الميزانية العامة إذا قابله فائض في الميزان التجاري يعتبر ضمانا لحدوث التوازن في إطاره العام[17]، والعكس بالعكس، أما حدوث العجز في كل من الميزانية العامة والميزان التجاري فإنه قد يؤدي إلى آثار اقتصادية غير مرغوب فيها ، وفي حالة حدوث فائض بهما، فقد يبدو ذلك من الأمور المريحة ظاهريا، إلا أن ذلك لا يعبر عن نجاح السياسات الاقتصادية المتعلقة بالميزانية العامة والميزان التجاري، بل قد يخفي في طياته نقص أو انعدام الرفاهية داخل الاقتصاد من خلال انخفاض الواردات والإنفاق العام، أو اعتماد الاقتصاد على مصدر يؤول إلى النضوب كممول للصادرات والإيرادات العامة.

ثانيا: تحليل وضعية الميزانية العامة للدولة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2008- 2013)

جدول رقم (01): تطور بنود الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2008-2013) الوحدة: مليار دج

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات العامة	**2822.8**	**3275.4**	**3056.7**	**3473.8**	**3469.1**	**4099.9**
الجباية النفطية	1715.4	1927.0	1501.7	1529.4	1519.0	1615.9
الجباية العادية	886.3	1146.1	1280.5	1515.8	1586.1	2086.3
الإيرادات غير الجبائية	221.1	202.3	274.5	428.6	364	397.7
نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات %	60.77	58.83	49.13	44.03	43.79	39.41
معدل نمو الإيرادات النفطية %	-	12.34	22.07 -	1.84	0.6 -	6.38
معدل نمو الإيرادات غير النفطية %	-	21.76	15.32	25.04	0.3	27.38
معدل نمو إجمالي الإيرادات %	-	16.03	6.16-	13.65	0.14 -	18.18
النفقات	**4175.8**	**4199.7**	**4657.6**	**5930.4**	**6844.1**	**6027.0**
التسيير	2227.4	2255.1	2736.2	3637.6	4592.7	4118.8
التجهيز	1948.4	1944.6	1921.4	2292.8	2251.3	1908.2
نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات%	53.34	53.7	58.75	61.34	67.1	68.34
نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات%	46.66	46.3	41.25	38.66	32.9	31.66
معدل نمو إجمالي النفقات	-	0.57	10.9	27.33	15.41	11.94 -
صافي الميزانية	**1353-**	**924.3-**	**1600.9-**	**2456.7-**	**2973.8-**	**1927.1 -**
معدل نمو الرصيد	-	31.69	73.20-	53.46-	21.05-	35.20

المصدر: جدول من إعداد الباحث بناءا على معطيات وزارة المالية و الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (01): تطور بنود الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2008-2013)

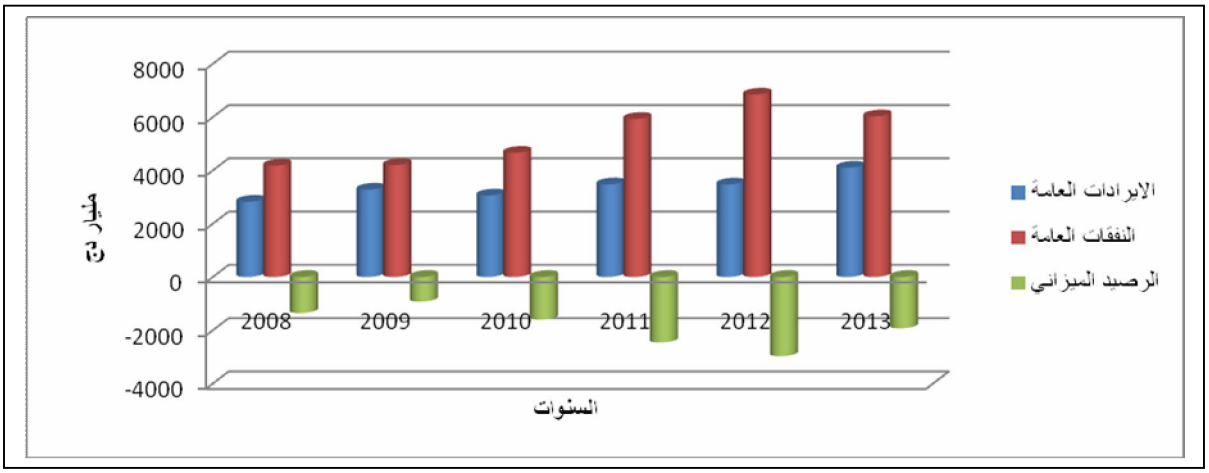

المصدر: جدول من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والبيان السابقين، نلاحظ أن الرصيد الميزاني يمتاز بالعجز خلال الفترة محل الدراسة، وهذا منطقي نظرا للزيادة المفرطة للنفقات العامة، حيث نلاحظ أن العجز في الرصيد الميزاني بلغ (-1353.0) مليار دج سنة 2008 ليمثل ما نسبته (- 1.48%) من الناتج الداخلي الخام، ثم انخفض إلى (-924.3) مليار دج سنة 2009، ثم عاود الارتفاع سنة 2010 حيث قدر بـــ(-1600.9) مليار دج، وهو ما مثل 0.6% من الناتج الداخلي الخام PIB، و استمر هذا العجز في الارتفاع حيث بلغ (2973.8-) مليار دج سنة 2012.

وعموما نجد أن العجز في الرصيد الميزاني ارتفع بنسبة 119.8 % ما بين سنتي (2008-2012)، وهذا نظرا للنفقـــات الهائلة والضخمة التي تتحملها الدولة، إضافة إلى عدة نقاط لعل أهمها:

التوسع العام لدور الدولة من خلال قياسها بالخدمات المجانية كالتعليم، الصحة، تسيير المرافق العمومية ...الخ، ففي سنة 2010 قدر الغلاف المالي للسياسة الاجتماعية للدولة ما يقارب 1000 مليار دج، منها 453 مليار دج للدعم المخـــصص للمؤسسات الإستشفائية بزيادة تفوق 8% عن سنة 2009، و37 مليار دج للمساهمة السنوية في صندوق احتياطي التقاعد، و190مليار دج للمساعدات العمومية الموجهة لدفع منح التقاعد والمنح الضعيفة وللتعويضات الإضافية الموجهة للمتقاعدين وأصحاب المعاشات من مختلف الشرائح الاجتماعية.

كما تم تخصيص 29 مليار دج لفائدة المتمدرسين من أبناء الأسر المحرومة، والزيادات في منح الطلبة والمتربصين ابتداء من دخول2009، و10 ملايير دج لتعويضات ضحايا الإرهاب والمأساة الوطنية، إضافة إلى تخصيص غلاف مالي بقيمـــة 250 مليار دج لتشجيع تشغيل الشباب والاستثمار الاقتصادي منها 38 مليار دج تمثل مساعدات لإنشاء مناصب الشغل من قبل الشباب و106 ملايير دج لمساعدات الاستثمار الفلاحي و100 مليار دج لدعم الاستثمار الصناعي.

أما بالنسبة لسنة 2011، فقد بلورت السياسة الاجتماعية من خلال تحويلات اجتماعية فاقت 1200 مليار دينار، وهو ما مثل 18% من الميزانية العامة للدولة، وأكثر من 10% من الناتج الداخلي الخام، وكلفت مواصلة التنمية الاجتماعية ما يقارب 50% من هذا المخصص المالي منها 540 مليار دج مرصودة للتربية والتعليم والبحث والتكوين و350 مليار دج للماء و240 مليار دج للسكن و138 مليار دج للصحة و53 مليار دج لتزويد المساكن بالطاقة.

وإجمالا، فإن التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني يعاني من اختلال يتمثل في عدم التناسب بين الإيرادات العامة من جهة والنفقات العامة من جهة أخرى، هذا فضلا على نمو النفقات بمعدل أعلى من نمو الإيرادات، حيث نجد ارتفاع ونمو النفقات

العامة بنسبة 63.9% ما بين سنتي 2008-2012، بينما نسبة نمو الإيرادات العامة لم تتعدى 22.89% خلال نفس الفترة، إضافة إلى محدودية مصادر الإيرادات وارتكازها أساسا على الجباية البترولية (نسبة 50% على الأقل).

وعلى هذا، يمكن إرجاع أسباب العجز في الرصيد الميزاني إلى:

- زيادة النفقات العامة للدولة بمعدلات كبيرة ومتزايدة؛
- انخفاض الإيرادات العامة التي تبقى دائما عرضة للتغيرات الخارجية (على وجه الخصوص أسعار المحروقات).

1- **النفقات العامة:** تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة (2008-2013) بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر إبان هذه الفترة، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية..الخ، إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة (خطط التنمية).

ومع أن النفقات العامة في سنة 2008 كانت متواضعة إذ بلغت 4175.8 مليار دج (كما هو موضح في الجدول أعلاه) تزايدت بمعدلات مرتفعة لتصل 5930.4 مليار دج في سنة 2011، وقد استمرت هذه الزيادة في النفقات العامة، إذ بلغت6844.1 مليار دج سنة 2012، أي زيادة بنسبة 63.9% خلال الفترة الممتدة بين سنتي (2008-2012)، ثم بلغت النفقات العامة ما قيمته 6027 مليار دج سنة 2013.

أما بالنسبة لطبيعة النفقات، فإنه بناءا على الجدول أعلاه يمكن القول بأن هناك اختلال هيكلي بين نفقات التسيير وبين نفقات التجهيز، فقد بلغت نفقات التسيير نسبة 53.34% من إجمالي النفقات لسنة 2008 كأدنى حد لها، بينما نفقات التجهيز بلغت 46.66% من إجمالي النفقات لنفس السنة، ووصلت نفقات التسيير أعلى نسبة لها سنة 2013، حيث بلغت 68.34% من إجمالي النفقات، بينما وصلت نفقات التجهيز كأدنى حد لها في نفس السنة حيث بلغت 31.66% من إجمالي النفقات العامة.

ويرجع التزايد في نفقات التسيير إلى اعتبارات سياسية واجتماعية، بالإضافة إلى اعتبارات اقتصادية وأمنية، وفيما يلي نذكر بعض الأسباب التي أدت إلى تزايد نفقات التسيير:

- رغبة الدولة والسياسة المقصودة التي تتبعها في توسيع رقعة الدوائر الوزارية، وذلك من أجل تخفيف العبء والمسؤولية الملقاة على عاتق الدولة، ويظهر ذلك في زيادة عدد الوزارات والهيئات الحكومية؛
- رغبة الدولة في زيادة الإعتمادات المخصصة لبعض القطاعات كقطاع التربية والدفاع والتعليم العالي وكذا الشؤون الداخلية للحكومة، و ذلك لتدعيم هذه القطاعات من أجل السير الحسن والتغيرات التي تصدر على هذه القطاعات؛
- الضغوطات التي تمارس على الدولة وخاصة الوزارات، من النقابات العمالية في شكل إضرابات واحتجاجات، من أجل منحهم امتيازات كزيادة الأجور والتقليص من الحجم الساعي للعمل، وهذا ما يلاحظ في بعض القطاعات، كقطاع التربية، لهذا تجد الدولة نفسها أمام مأزق تلبية طلباتهم وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم النفقات؛
- التكفل بالآثار الناجمة عن تطبيق الأنظمة التعويضية والقوانين الأساسية، وكذا الأثر المالي للأعباء المتكررة المتعلقة بتسيير المؤسسات الجديدة، فمثلا قدر مبلغ التدخل الاقتصادي للدولة سنة 2012، بـ 500 مليار دينار، خصص جزء كبير منه لزيادة التخصيصات لفائدة المؤسسات ذات الطابع العمومي والصناعي والتجاري، التابعة أساسا لقطاعات المياه والنقل والاتصال والداخلية والجماعات المحلية والشباب والرياضة سعيا لتحسن أداء الخدمة العمومية.

كما خصصت الميزانية احتياطي قدر بـــ237 مليار دينار، للتغطية المحتملة للنفقات المتعلقة بـــالأنظمة التعويـــضية والقوانين الأساسية غير المكتملة، كما يضاف إلى ذلك احتياطي مجمع بـــقيمة 220 مليار دينار.

أما بالنسبة **لنفقات التجهيز**، فإنها تظهر التأثير المزدوج لضرورة الحفاظ على التوازنات الأساسية والمتطلبات الجديـــدة لتحرير الاقتصاد الوطني، حيث تشكل هذه النفقات أهمية بالغة في الجزائر نظرا لافتقارها إلى الهياكل الأساســـية، والبنيـــة التحتية، والخدمات التعليمية والصحية، وكذا الاجتماعية، والتي تعتبر المقومات الأساسية لإحداث تنمية اقتصادية جادة، وهو ما يكسب خطط التنمية الاقتصادية أهمية خاصة في توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

وعلى هذا الأساس نجد أن نفقات التجهيز قدرت بـــ2251.3 مليار دينار سنة 2012، خصص منها 1442.3 مليـــار دينار للاستثمار منها 1332.5 مليار دينار بعنوان البرنامج الجاري لنفس السنة، و811.5 مليار دينار تخص البرنامج الجديد، وخصص مبلغ 676.1 مليار دينار للعمليات برأس المال.

كما خصص مبلغ 650 مليار دج لتحديث المنشآت القاعدية، منها 365 مليار دج للأشغال العمومية، و280 مليار دج للنقل، فيما استفادت تنمية الاقتصاد من دعم يفوق 100 مليار دج، منها 60 مليار دج مرصودة للفلاحة (زيادة على دعم الأسعار المدرج ضمن ميزانية التسيير)، وما فاق 40 مليار دج للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة والصناعة التقليدية، إلى جانب تحديث الضبط المالي والتجاري وتطوير تكنولوجيات الاتصال.

2- **تحليل تطور الإيرادات العامة:** عمدت السياسة الإيرادية خلال الفترة (2008-2013)، إلى تنمية وتنويـــع مـــصادر الإيرادات العامة، وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذا الأمنية،كما اعتمدت الـــسياسة الإيرادية والضريبية على وجه الخصوص اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية، والتي تجاوزت نسبتها في سنة 2008 أكثر مـــن 60% من إجمالي الإيرادات العامة للميزانية.

من خلال الجدول رقم (01) يتضح أن هناك زيادة في الإيرادات العامة، حيث بلغت سنة 2008 حوالي 2822.8 مليار دج، و 3473.8 مليار دج سنة 2011، أي زيادة بنسبة 23.06%، كما استمرت الإيرادات العامة في الزيادة حيث بلغت 4099.9 مليار دج سنة 2013، أي زيادة بـــ 1277.1 مليار دج خلال الفترة 2008 و2013، أي نسبة 45.27%.

هذه الزيادة ناتجة أساسا على زيادة الإيرادات الجبائية، والتي بلغت نسبة 92.16% من إجمالي الإيرادات ســـنة 2008، 89.51 % و90.3% سنتي 2012 و2013 على التوالي، بينما الإيرادات الغير الجبائية لم تتعدى في متوســـطها 10% علـــى طول فترة الدراسة، ويمكن إرجاع الزيادة في الإيرادات الجبائية إلى التطور في القاعدة الضريبية، وبآثار التدابير الإصـــلاحية الاقتصادية والجبائية على النشاط الاقتصادي، هذا فضلا عن العنصر الرئيسي في ارتفاع الإيرادات، وهـــو زيـــادة أســـعار المحروقات.

فمن خلال نفس الجدول (رقم 01)، نجد أن إيرادات **الجباية العادية** شهدت ارتفاعا ملحوظا، إذ بلغت 886.3 مليار دج سنة 2008، ثم بلغت 1280.5 مليار دج سنة 2010، أي زيادة بنسبة 44.48%، و بهذا بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة 41.89% سنة 2010، بعدما كانت هذه النسبة تمثل 31.4% سنة 2008، ثم استمرت في الارتفاع لتصل 1586.1مليار دج سنة 2012، حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية 45.72%، ثم بلغت سنة 2013 مـــا قيمتـــه 2086.3 مليار دج ، وهو ما مثل نسبة 50.88% من إجمالي الإيرادات كأعلى نسبة خلال فترة الدراسة، وإجمالا بلغت نسبة الزيادة في إيرادات الجباية العادية 135.4% ما بين سنتي 2008-2013.

وعموما فإنه يمكننا القول بأن الجباية العادية لا تساهم سوى بحوالي 40% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، بينما ترجع حصة الأسد إلى الجباية البترولية التي تغطي حوالي 60% من إيرادات الدولة.

فمن خلال الجدول رقم (01)، يتضح أن الجباية البترولية عرفت تزايد منذ 2008 إلى غاية 2013، حيث نجد أن الجباية البترولية خلال سنة 2008 بلغت 1715.4 مليار دج، وهو ما مثل نسبة 65.93 % من الإيرادات الجبائية، ثم ارتفعت إلى 1927 مليار دج سنة 2009، وهو ما مثل وقتها 62.71% من إجمالي الإيرادات الجبائية، أي زيادة بنسبة 12.33%، ثم بلغت الجباية البترولية 1519.0مليار دج سنة 2012، أي تراجعت بنسبة قدرها 21.17%، ثم عاودت الارتفاع سنة 2013، حيث بلغت 1615.9 مليار دج، أي زيادة بنسبة 6.38%.

وعموما، وفيما يخص نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي إيرادات الميزانية العامة فنلاحظ أنها بدأت في الانخفاض، حيث بلغت 49.13% من إيرادات الميزانية سنة 2010، بعدما كانت 60.77% من إجمالي الإيرادات لسنة 2008، ثم واصلت هذه النسبة الانخفاض لتصل 39.41% سنة 2013.

ويمكن تفسير هذا التراجع إلى توجه الدولة إلى قطاعات أخرى، حيث أن الجباية البترولية ورغم أهميتها في تمويل خزينة الدولة تبقى موردا غير مستقر، لارتباطه ومن ثم الاقتصاد الوطني بعدة عوامل خارجية منها "سعر الصرف، سعر البرميل الخام، بالإضافة إلى حجم الطلب على المحروقات على المستوى الدولي..."، ومن هنا ظهر للدولة حتمية الاهتمام وتطوير الإيرادات المتعلقة بالجباية العادية على حساب الجباية البترولية.

رابعا: تحليل وضع الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2008-2013)

جدول رقم (02): تطور بنود الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2008-2013) الوحدة: مليون دولار

القطاعات/ السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	**79298**	**45194**	**57053**	**73489**	**71866**	**65917**
النفطية	77361	44128	55527	71427	69804	63752
غير النفطية	1937	1066	1526	2062	2062	2165
نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات %	97.56	97.64	97.33	97.19	96.72	97.13
الواردات	**39479**	**39294**	**40473**	**47247**	**54852**	**54852**
الميزان التجاري	**39819**	**5900**	**16580**	**26242**	**21490**	**11065**

المصدر: جدول من إعداد الباحث بناءا على معطيات وزارة المالية و الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (02): تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2008-2013)

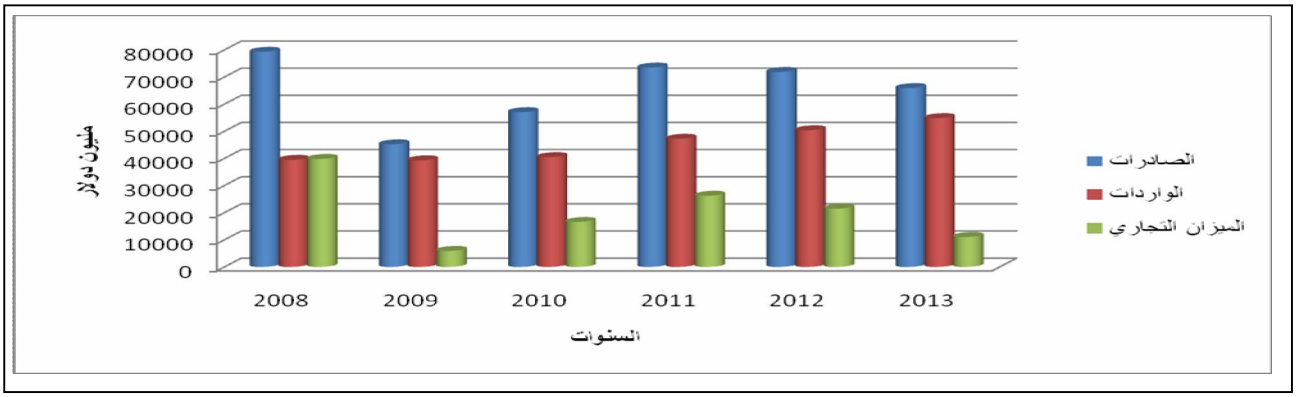

المصدر: جدول من إعداد الباحث

1-رصيد الميزان التجاري: من خلال الجدول والشكل المبين أعلاه نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري ككل قد سجل فائضا خلال الفترة (2008- 2013)، ففي سنة 2008 حقق الميزان التجاري فائض بقيمة 39819 مليون دولار، ثم تراجع هذا الفائض إلى 5900 مليون دولار سنة 2009، أي تراجع بنسبة (85.18%)، وهذا راجع إلى عدم التناسب الكبير بين نمو الواردات والنمو المسجل في الصادرات، حيث تراجعت الواردات بنسبة (-0.47%)، بينما الصادرات تراجعت بنسبة (43%) لنفس الفترة، ثم ارتفع رصيد الميزان التجاري سنة 2010 ليبلغ 16580 مليون دولار ، ثم واصل هذا الرصيد تحقيقه للنمو، حيث بلغ 26242 مليون دولار سنة 2011، أي زيادة بنسبة 395.27 % عن سنة 2008، ثم تراجع هذا الفائض مجددا في سنتي 2012 و 2013 ليصل إلى 21490 مليون دولار و11065 مليون دولار على التوالي.

وعموما، يمكن القول بأن هناك تحسن ملحوظ جدا للميزان التجاري ما بين سنتي 2009 و2012، و هـذا التحسن أساسا راجع لارتفاع أسعار المحروقات، فضلا على زيادة الإنتاج (قطاع المحروقات).

حيث أنه ومن خلال تحليل الميزان التجاري للجزائر، نجد أن الاقتصاد الجزائري تابع لإنتاج وتصدير منتوج وحيد (تمثل الصادرات النفطية ما نسبته 97% من مجموع الصادرات)، مما يجعله يتميز بمعامل تركز في صادراته يقترب من الواحد الصحيح، وذلك بهيمنة المحروقات على كل الصادرات تقريبا، كما يمثل نسبة عالية من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع كثير من الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية.

إن الجزائر التي يكاد يخلو ميزانها التجاري من الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تستفيد من" تدويل الإنتاج والتبادل التجاري العالمي، الذي يعتبر مؤشرا مهما على إندماج الاقتصاد في منظومة العولمة، وعنصرا حاسما من عناصر التنمية، والتوظيف الأمثل للموارد، وضمان أسواق خارجية للمنتجات التقليدية، ودعم القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة، والاستفادة من التكنولوجيا".[18]

2-تطور الصادرات و الواردات: يشير الجدول إلى أن الصادرات الجزائرية عرفت تطورا و نموا في أغلب المراحل منذ سنة 2009، و بمعدلات متفاوتة من سنة لأخرى، فقد عرفت الصادرات الجزائرية ارتفاعا معتبرا بعد سنة 2009، حيث بلغت 73489 مليون دولار كأعلى قيمة سنة 2011 بعدما كانت 45194 مليون دولار سنة 2009، أي زيادة بنسبة 62.61% وهذا راجع لارتفاع الصادرات النفطية التي ارتفعت بنسبة 61.86% ما بين سنتي 2009-2011، ثم تلا ذلك انخفاض قيمة الصادرات إلى 71866 مليون دولار سنة 2012، وواصلت الصادرات الإجمالية الانخفاض سنة 2013 حيث بلغت ما قيمته 65917 مليون دولار، أي انخفاض بقيمة 8.28%، و هذا راجع لانخفاض الصادرات النفطية، حيث انخفضت هذه الأخيرة بنسبة 8.66% لنفس الفترة.

وبإلقاء الضوء على هيكل الصادرات الجزائرية نجد السيطرة المطلقة للصادرات النفطية (المحروقات)، إذ تستحوذ على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، بينما الصادرات غير النفطية لا تتجاوز 3% رغم الجهود التي تبذلها الدولة من أجل تنويع و ترقية الصادرات خارج المحروقات، وبهذا فإن معدل نمو الصادرات الإجمالية يتبع معدل نمو الصادرات النفطية، والذي يتميز بالتذبذب من سنة لأخرى، بسبب عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أما بالنسبة للواردات الجزائرية، فهي الأخرى قد شهدت نموا و تطورا مستمرا منذ سنة 2008، حيث ارتفعت من 39479 مليون دولار سنة 2008 إلى 47247 مليون دولار سنة 2011 أي زيادة بنسبة 19.68%، ثم واصلت الواردات

الارتفاع حيث بلغت 54852 مليون دولار سنة 2012، أي زيادة بنسبة 16.09%، و عموما ارتفعت الواردات الجزائرية بنسبة 38.94%، ما بين سنتي 2008 و 2013.

وبإلقاء الضوء على الهيكل السلعي للواردات الجزائرية يمكن القول أنه يتميز بالثبات النسبي لمكوناته، حيث نجد سيطرة التجهيزات الصناعية و المواد الغذائية و يليهما السلع نصف المصنعة و السلع الاستهلاكية على الواردات الجزائرية، حيث تستحوذ هذه البنود على حوالي97% من الواردات السلعية للجزائر، و هذا كفيل بإبراز مدى تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الخارج و ضعف هيكله الإنتاجي خاصة ما تعلق منه باستيراد الغذاء من الخارج.

وبالحديث على تبعية الاقتصاد الجزائري للأسواق الخارجية في تغطية الطلب المحلي، تجدر الإشارة إلى انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج[19]، هذا الانفتاح الذي عرف درجات متذبذبة نتيجة تذبذب وعدم استقرار كل من الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي.

إن انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج متعلق أساسا بعوامل خارجية مرتبطة بتقلب أسعار النفط، و بتغير أسعار الصرف لكل من الصادرات والواردات، هذه العوامل تجعله عرضة للتقلبات والتأثيرات الاقتصادية الدولية.

خامسا: تحليل الأثر المتبادل بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري خلال الفترة 2000-2014

جدول رقم (03): تطور بنود الميزانية العامة و بنود الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2008-2013) الوحدة: مليون دج

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الإيرادات	النفقات	صافي رصيد الميزانية	معدل نمو الميزان التجاري	معدل نمو رصيد الميزانية
2008	5095.019	2572.033	2522.986	2822.8	4175.8	1353.0-	-	-
2009	3347.636	2854.805	492.831	3275.4	4199.7	924.3-	80.46-	31.69
2010	4333.587	3011.807	1321.78	3056.7	4657.6	1600.9-	168.2	73.20-
2011	5374.131	3442.502	1931.629	3473.8	5930.4	2456.7-	46.14	53.46-
2012	5572.786	3907.072	1665.714	3469.1	6844.1	-2973.8	13.77-	21.05-
2013	5232.073	4354.614	877.459	4099.9	6027.0	1927.1-	47.32-	35.20

المصدر: جدول من إعداد الباحث بناءا على معطيات وزارة المالية و الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (03):علاقة بنود الميزانية ببنود الميزان التجاري خلال الفترة (2008-2013) و: مليار دج

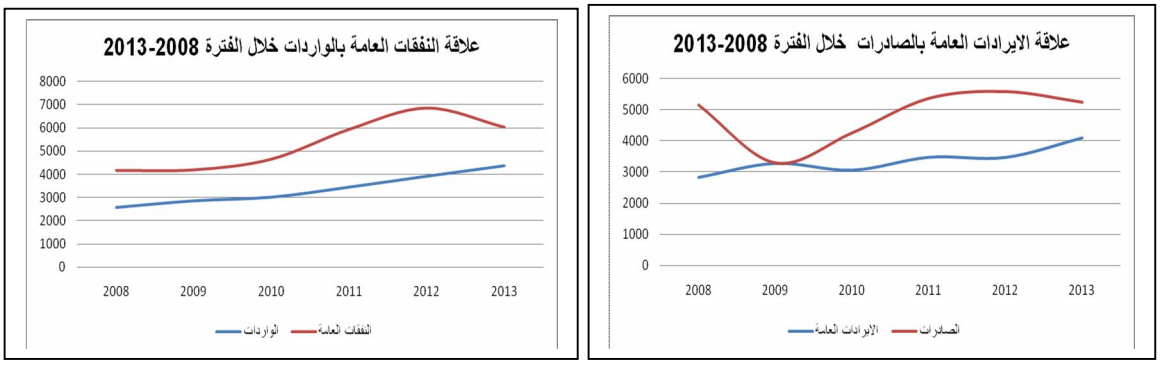

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول السابق.

الشكل رقم (05):علاقة صافي الميزانية بصافي الميزان التجاري خلال الفترة (2008-2013) و: مليار دج

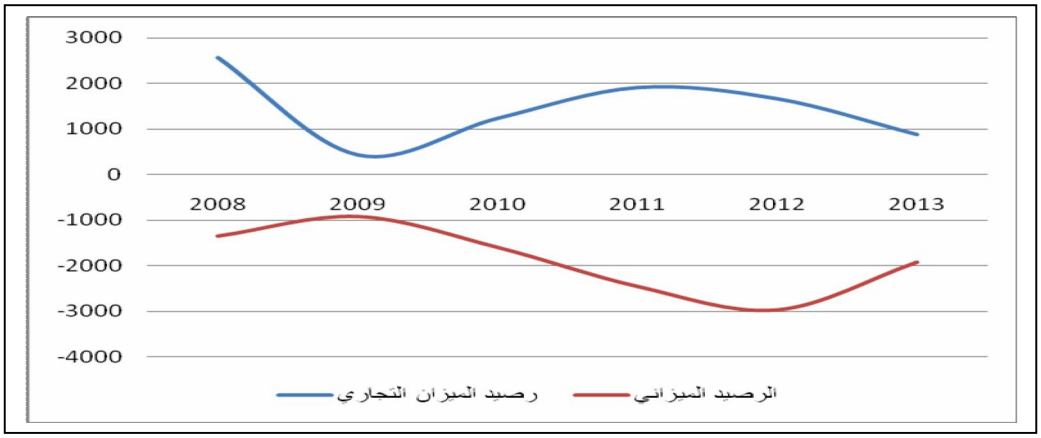

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول السابق.

يعبر التوازن الاقتصادي الكلي عن التوازن الاقتصادي الداخلي (للميزانية العامة لدولة) والتوازن الاقتصادي الخارجي (للميزان التجاري)، حيث أن تحليل الميزان التجاري (الذي يعتبر خلاصة الصافية بين الصادرات والواردات)، وتحليل الميزانية العامة (التي تعتبر محصلة الفرق بين الإيرادات والنفقات)، يظهر العلاقة المباشرة بين التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني، حيث أن الصادرات تؤثر على نمو الإيرادات العامة (خاصة في ظل سيطرة الجباية البترولية)، والتي بدورها تؤثر على النفقات العامة (لأنها مصدر تمويل هذا الإنفاق)، كذلك تؤثر هذه الأخيرة على الميزان التجاري، فهي تؤثر من ناحية الواردات على الإنفاق المخصص لتلبية الاحتياجات الكبيرة والمستمرة والمتجددة للدولة وللأفراد من ناحية السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وكذلك تؤثر على الصادرات، خاصة في ظل وجود الدعم الموجه لترقية الصادرات ودفعها نحو النمو خارج المحروقات.

وبالتالي فإن الميزان التجاري -خاصة من خلال الصادرات- يؤثر تأثيرا كبيرا على الميزانية العامة للدولة، خصوصا في ظل سيطرة قطاع المحروقات على حوالي 98% من الصادرات وعلى أكثر من 65 %من إيرادات الميزانية، فانخفاض حصيلة إيرادات الصادرات يمكن أن تدفع الميزانية إلى العجز، وبالتالي فهناك تناسب متتابع بين الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة، فالعجز في الميزان التجاري مثلا يمكن أن يدفع إلى العجز في الميزانية العامة، وهو ما يبين التأثير و الترابط بين تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية و الخارجية..

النتائج: من خلال ما سبق يمكن الخلوص إلى النتائج التالية:

- أن الميزانية العامة، تعتبر أداة هامة وأساسية من أدوات السياسة المالية، فهي تمثل خطة تنفيذية قصيرة الأجل، تحاول أن تترجم برامج الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وخططها المتوسطة والبعيدة المدى - في حالة وجودها- إلى برامج سنوية يتم من خلالها تنفيذ البرامج والخطط العامة، وتنسيق مختلف النشاطات والفعاليات الاقتصادية، وتوفر الرقابة والإشراف على نشاط الحكومة، وبالذات في جانبه المالي، من أجل تحقيق الأهداف العامة للدولة والمجتمع.
- تتأثر المالية العامة بمختلف التوازنات الخارجية، لكون الإيرادات تخضع بدرجة كبيرة لما يطرأ على السوق النفطية، ولكون الإيرادات ترتكز بنسب عالية على الجباية البترولية، واعتبارا لما تمثله الميزانية في تمويل الاقتصاد وإنعاشه يظهر واضحا مدى تبعية وتيرة الإنعاش لمستوى مداخيل الجزائر من إيرادات المحروقات، أما موارد الميزانية الأخرى

(الموارد العادية) فهي مرتبطة بوتيرة النشاط الاقتصادي، هذا الأخير تتحكم فيه المتغيرات الخارجية بدرجة كبيرة وبالأخص سعر النفط وسعر الصرف.

- كان للتحسن الكبير الذي طرأ على أسعار النفط تأثيرا واضحا على الصادرات النفطية، ومن ثم الإيرادات النفطية، الأمر الذي قاد الإنفاق العام نحو الزيادة وبشكل كبير، هذا ما يثبت مدى العلاقة بين الميزانية العامة و المورد الريعي (النفط)، الذي يتأثر بعوامل خارجية بعيدة عن سيطرة الاقتصاد الجزائري، مما يجعله عرضة للخطر في حالة حدوث أي انتكاسات في أسواق النفط العالمية.
- أن الهيكل أو البنية السلعية للصادرات الجزائرية نكتشف هشاشة موقف الميزان التجاري رغم تحقيقه لرصيد فائض، إذ أن الصادرات الجزائرية تتشكل بأكثر من 97% محروقات، و هي معرضة لأخطار تذبذبات و هزات الأسواق العالمية بفعل الأزمات التي تحدث من حين لآخر و ما لها من انعكاسات سلبية على سعر النفط.
- أنه بالرغم من كل الإجراءات المتبعة والهادفة لترقية الصادرات خارج المحروقات، لم تتمكن الدولة من تعديل أو تحسين شروط التبادل، و تغيير بنية صادراتها أو تنويعها عن طريق فتح قنوات لتصدير سلعها خارج قطاع المحروقات.
- أن الاقتصاد الجزائري عموما و خلال هذه الفترة سجل نتائج ايجابية، وهذا راجع أساسا إلى الاستفادة الكبيرة من الفوائض التجارية المحققة.

التوصيات:

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها، فإننا سنحاول وضع بعض التوصيات التي يمكن من خلالها جعل الميزانية العامة ومن ثم الاقتصاد الوطني في مستوى التحديات الاقتصادية، وذلك وفق ما يلي:

- ضرورة انتهاج سياسة ميزانية وتجارية تكون مرتكزة على الأهداف الشاملة للدولة وتكون مبنية على قواعد وأسس متينة تمكنها، لكي تتمكن من تحقيق التوازن الاقتصادي سواء الداخلي أوالخارجي.
- ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وبالتالي التقليل إن لم نقل فك الميزانية العامة للدولة من التبعية للآثار الناجمة عن انتكاسات أو نضوب المورد الوحيد (النفط).
- تطوير الأداء الخدماتي لأعوان القطاعات المالية من خلال تعميق المعارف نظريا وتطبيقيا، بهدف التحكم تقنيا في ضبط وتحديد أسس المالية العامة، فضلا عن تحسين الشروط العامة للعمل.
- اتخاذ التدابير الوقائية تحسبا لانخفاض موارد البترول عن طريق الإدارة الرشيدة للاحتياطات من النقد الأجنبي، ويجب أن تشمل هذه الإدارة بصفة خاصة إدارة الديون ورصيد الاحتياطي من أداء الدور المقابل للآخر إزاء تغيرات أسعار النفط.
- العمل على التنسيق الدائم والمستمر بين السياسة الميزانية وسياسة التجارة الخارجية من اجل أن تؤدي دورها وتحقق أهدافها على أكمل وجه خصوصا مع التغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية الداخلية والخارجية.

الهوامش والمراجع:

(1) : عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية،دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1981، ص 338.

(2) : سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة،دار دجلة، العراق، ط 01، 2011، ص 186.

(3) : فهمي محمود شكري، الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 1990، ص 28.

(4) : المرجع نفسه، ص 28.

(5) : المادة 03 من القانون 90-21، المؤرخ في 15 أوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 1990/35، ص 1131.

(6) : القانون 84-17، المؤرخ في 17جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 1984/28، الجزائر.

(*) : تتضمن المادة 02 من القانون(84-17) مختلف قوانين المالية، وهي: قانون المالية السنوي، قانون المالية التكميلي، قانون ضبط الميزانية.

(7) : خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، ط03، 2007، ص 280.

(8) : سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 186.

(9) : خالد شحادة الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 280.

(10) : المرجع نفسه، ص 280.

(11) : سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره،ص 209-227.

(12) : محمد نبيل الشيمي، قراءة في الميزان التجاري المصري، الحوار المتمدن، العدد 3665، 12-.3-2012 .

(**) : ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، و يعرفه صندوق النقد الدولي على انه سجل يعتمد على القيد المزدوج ، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة إلى التغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول أو بسبب هجرة الأفراد وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم.

[13]:http://support.instaforex.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%89

(14) : عبد الله محمد اشكاب، أسامة الزوام السكبي، تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2008، مجلة علوم إنسانية، العدد 44، 2009، ص04.

(15) : سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، مطابع الأهرام، القاهرة،ج2، 1994، ص 1450

(16):عبد الله محمد اشكاب، أسامة الزوام السكبي، مرجع سبق ذكره، ص04.

(17) : محمد داغر وسلام شامي، ورقة بحثية بعنوان (تحليل العلاقة بين القطاعين العام والخارجي في ليبيا)، مجلة السائل، العدد الثالث، مصراتة، جامعة 7 أكتوبر، 2007، ص 121.

(18) : طاهر حمدي كنعان وآخرون، هموم اقتصادية عربية: التنمية- التكامل- النفط- العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005، الطبعة الثانية، ص 217.

(19) : تقاس بنسبة كل من الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي.